

دراسة أثر ممارسات التجنب الضريبي على قابلية الإفصاحات السردية للقراءة: دراسة نظرية

أحمد خالد يوسف محمد زيدان

باحث دكتوراه كلية التجارة – جامعة القاهرة

إشراف

الأستاذ الدكتور/ أحمد محمد أبو طالب

أستاذ المحاسبة المالية

كلية التجارة – جامعة القاهرة

الدكتور/ محمد هشام الحموي

مدرس المحاسبة كلية التجارة – جامعة القاهرة

مستخلص البحث

هدف هذا البحث إلى دراسة أثر ممارسات التجنب الضريبي على قابلية الإفصاحات السردية للقراءة، ومن أجل تحقيق هذا الهدف اعتمد الباحث على الدراسة النظرية من خلال عرض الإطار النظري لكل من التجنب الضريبي، وقابلية الإفصاحات السردية للقراءة، بالإضافة إلى عرض وتحليل الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين تلك المتغيرات؛ وذلك للوقوف على أهم النتائج التي تم التوصل إليها.

توصل الباحث إلى؛ تعدد الآراء حول العلاقة بين هذه المتغيرات؛ حيث توصلت الدراسات التي تناولت العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي بشكل عام (دون التفرقة بين ممارسات التجنب الضريبي المقبول وغير المقبول) وقابلية الإفصاحات السردية للقراءة إلى وجود علاقة سلبية بينهما، أما الدراسات التي قامت بالتفرقة بين ممارسات التجنب الضريبي المقبول وغير المقبول فقد اختلفت في نوع العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وقابلية الإفصاحات السردية للقراءة، حيث توصلت تلك الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين ممارسات التجنب الضريبي المقبول وقابلية

الإفصاحات السردية للقراءة، في حين توجد علاقة سلبية بين ممارسات التجنب الضريبي غير المقبول (الحاد) وقابلية الإفصاحات السردية للقراءة.

نتيجة لذلك؛ يمكن القول نظرياً أن ممارسات التجنب الضريبي تؤثر على قابلية الإفصاحات السردية للقراءة، ولتحديد مدى دقة هذا الافتراض يجب أن يتم إجراء دراسة تطبيقية.

الكلمات المفتاحية

ممارسات التجنب الضريبي، ممارسات التجنب الضريبي التعسفي (الحاد)، قابلية الإفصاحات السردية للقراءة.

Study of the Impact of Tax Avoidance Practices on the Readability of Narrative Disclosures: a theoretical study

Abstract

The main objective of this research is to study the impact of tax avoidance practices on the readability of narrative disclosures. To achieve this goal, the researcher relied on atheoretical study by presenting the theoretical framework of both tax avoidance and readability of narrative disclosures, as well as presenting and analyzing previous studies on the relationship between these variables; in order to identify the most important findings.

The researcher found that there is no consensus about the relationship between these variables. Studies that addressed the relationship between tax avoidance practices in general (without distinguishing between acceptable and unacceptable tax

avoidance practices) and the readability of narrative disclosures found a negative relationship between them. As for the studies that differentiated between acceptable and unacceptable tax avoidance practices, they differed in the type of the relationship between tax avoidance practices and the readability of narrative disclosures. These studies found a positive relationship between acceptable tax avoidance practices and the readability of narrative disclosures, while there is a negative relationship between unacceptable (aggressive) tax avoidance practices and the readability of narrative disclosures.

As a result, it can be theoretically found that tax avoidance practices affect the readability of narrative disclosures, but in order to determine the accuracy of this assumption, an empirical study must be conducted.

Keywords

Tax avoidance practices, Aggressive tax avoidance practices, Readability of narrative disclosures.

١. المقدمة وطبيعة المشكلة:

تعتبر الضرائب من أهم الأدوات المالية والاقتصادية على مستوى الدولة، والتي تستطيع من خلالها التأثير على الحياة الاقتصادية في المجتمع ككل، حيث تفيد الضرائب في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي (Lanis & Richardson, 2015).

أما على مستوى الشركات؛ فتعتبر الضريبة بمثابة عبء ضريبي يُستقطع من إيراداتها المُحققة، وهو ما يؤدي الي استحالة الاستفادة من مبلغ الضريبة المستقطع لصالح الدولة سواء بالتمويل أو الاستثمار، وهو ما يؤدي في النهاية إلى خلق دوافع لدي الشركات لتخفيض العبء الضريبي، وذلك عن طريق القيام بممارسات التجنب الضريبي (محمود، ٢٠١٧).

هذا؛ ولقد تباينت نتائج الدراسات السابقة التي قامت بدراسة الآثار المترتبة على قيام الشركات بممارسة أنشطة التجنب الضريبي، حيث توصلت بعض الدراسات إلى أن ممارسة أنشطة التجنب الضريبي تؤدي إلى العديد من الآثار الإيجابية والتي منها زيادة التدفقات النقدية للشركة والتي توفر فرصا لتحقيق المزيد من الاستثمار بما يعظم من قيمة الشركة، وانخفاض تكلفة رأس المال، في حين توصلت دراسات أخرى إلى أنه يؤدي إلى العديد من الآثار السلبية، حيث أنه يُمكن أن يشجع المديرين على السلوك الانتهازي، والقيام باستغلاله لتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب مصالح الملاك والشركة (Kovermann, 2018; Irawan & Turwanto, 2020).

لذلك؛ حظي البحث في موضوع التجنب الضريبي والآثار المترتبة عليه باهتمام كبير من قبل المهنيين والأكاديميين، ولعل من أهم تلك الآثار قابلية الإفصاحات السردية للقراء، حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن قابلية الإفصاحات السردية للقراء تعتبر أحد أهم المشاكل التي قد تؤدي إلى ضعف عملية الاتصال الفعال بين معدي تلك الإفصاحات وبين مستخدميها، بالإضافة إلى عدم الاستفادة من كافة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، وعلى الرغم من أن الإفصاحات السردية الواردة في التقارير السنوية لها وظيفة إخبارية هامة تتمثل في توفير معلومات أساسية عن الشركة، إلا أن لها نقطة ضعف حرجة تكمن في التلاعب في تلك التقارير بشكل انتهازي عن طريق الإفصاح عن تلك المعلومات بشكل معقد، ويرجع ذلك إلى امتلاك المديرين سلطة تقديرية عند تحديد شكل ومحتوى التقرير المالي، ويدخل في نطاق ذلك مستوى ودرجة التفصيل أو التجميع للمعلومات، وأسلوب عرضها، فضلاً عن أنهم يملكون حرية اختيار الكلمات والجمل المستخدمة لوصف حدث معين في

الإفصاح السردية (Davis & Tama-Sweet, 2012)، وهو ما أكدته بعض الدراسات التي أشارت إلى أنه وفقاً لنظرية التشويش الإداري المتعمد (The Management Obfuscation Theory) فإن انخراط المديرين في ممارسات التجنب الضريبي الحاد يؤدي إلى زيادة احتمالية تعرض الشركة للمخاطر الضريبية المتمثلة في كل من العقوبات، والغرامات، وفقدان السمعة، وذلك في حالة اكتشاف تلك الممارسات من قبل السلطات الضريبية؛ لذلك قد يلجأ هؤلاء المديرين إلى إخفاء تلك الممارسات عن السلطات الضريبية، من خلال إدراج كم كبير من الإفصاح النصي، وتخفيض القابلية للقراءة، وهو ما يؤدي إلى جعل الإفصاحات النصية تتطلب المزيد من الوقت والجهد والتكلفة لفحصها من قبل مصلحة الضرائب وهو ما يُعيق قدرتها على اكتشاف وتحديد وتقييد ممارسات التجنب الضريبي من قبل الشركات (Schmal et al., 2021; Pratama et al., 2022).

وذلك على عكس بعض الدراسات الأخرى التي أوضحت إلى أنه عندما ينخرط المديرين في ممارسات التجنب الضريبي المقبول؛ فإنهم سيميلون إلى توفير معلومات أكثر فهماً وأكثر قابلية للقراءة وأكثر وضوحاً وأقل إفراطاً، وذلك للإشارة على الأداء الضريبي الجيد (وفورات ضريبية أو مدفوعات ضريبية منخفضة) والتي بدورها تؤدي إلى تعظيم قيمة الشركة، حيث أن سهولة قراءة الإفصاحات السردية تؤدي إلى سهولة تشغيل ومعالجة هذه الإفصاحات، وزيادة شعور المستخدم بموثوقية هذه الإفصاحات في وصفها للأداء الحقيقي للشركة، واتباع الإدارة للسلوك الأخلاقي (Nguyen, 2021).

في ضوء ما سبق عرضه، يتضح للباحث عدم وجود اتفاق في الآراء حول العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وقابلية الإفصاحات السردية للقراءة، وبالتالي يمكن صياغة التساؤل البحثي فيما يلي:

"هل تؤثر ممارسات التجنب الضريبي على قابلية الإفصاحات السردية للقراءة؟"

٢. أهمية البحث:

- عرض وجهات النظر المختلفة من الدراسات السابقة والمتعلقة بكل من التجنب الضريبي وقابلية الإفصاحات السردية للقراءة؛ وذلك حتى يتسنى للباحث فهم العلاقة بين تلك المتغيرات.
- عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة والخاصة بمتغيرات الدراسة في ضوء التطبيق العملي.

٣. هدف البحث:

وفي ضوء عرض طبيعة المشكلة والتساؤل البحثي يمكن توضيح هدف البحث فيما يلي:

دراسة أثر ممارسات التجنب الضريبي على قابلية الإفصاحات السردية للقراءة

٤. منهج البحث

يتمثل منهج البحث في الطريقة التي سوف يتبعها الباحث للإجابة عن التساؤلات البحثية، ويعتبر المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي من أهم مناهج البحث المتبعة من قبل الباحثين بهدف الاستدلال المنطقي؛ حيث يعتمد المنهج الاستنباطي على بناء الإطار النظري للبحث، بالإضافة إلى استعراض الدراسات السابقة الخاصة بمتغيرات الدراسة وتحليلها؛ من أجل بناء الإطار الفكري، على حين يعتمد المنهج الاستقرائي على إجراء الدراسة التطبيقية من خلال قياس متغيرات الدراسة واختبار الفروض للتأكد من مدى صحتها (محمد، ٢٠١٢؛ سيد، ٢٠٢١)

نظرًا لأن الدراسة الحالية هي دراسة نظرية فإن الباحث سوف يعتمد على المنهج الاستنباطي؛ وذلك من خلال تناول أهم العناصر الخاصة بكل متغير من متغيرات الدراسة حتى يتسنى للباحث فهم طبيعة هذه المتغيرات والعلاقة بينهما، وكذلك استعراض وتحليل الدراسات السابقة بهدف التعرف على أهم النتائج التي تم التوصل إليها بشأن العلاقة بين المتغيرات.

نطاق البحث

سوف يقتصر البحث على إجراء دراسة نظرية تحليلية للدراسات السابقة التي تناولت كلا من ممارسات التجنب الضريبي، قابلية الإفصاحات السردية للقراء، دون إجراء دراسة تطبيقية.

٥. خطة البحث:

انطلاقاً من أهمية البحث، وتحقيقاً لأهدافه، والإجابة عن تساؤلاته، قام الباحث بتقسيم الجزء التالي من هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام رئيسية حيث يعرض القسم الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة ويعرض القسم الثاني: الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين متغيرات الدراسة، بينما يعرض القسم الثالث والأخير: أهم النتائج النظرية التي توصلت إليها الدراسة الحالية فيما يخص العلاقة بين متغيرات الدراسة.

٦. الإطار النظري لمتغيرات الدراسة:

١/٧ الإطار المفاهيمي للتجنب الضريبي:

تسعى النظم الضريبية إلى تحقيق أهدافها من خلال زيادة الحصيلة الضريبية والتي تستخدم في تمويل الموازنة العامة للدولة من أجل تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية وتحسين الواقع الاجتماعي وتوفير احتياجات المجتمع من الخدمات العامة، إلا أن بعض المديرين في الشركات المختلفة يعملون على تعظيم قيمة شركاتهم وزيادة ثروة مساهمهم من خلال تخفيض الأعباء الضريبية باستخدام ممارسات التجنب الضريبي (يوسف، ٢٠١٩).

١/١/٧ مفهوم التجنب الضريبي:

على الرغم من أن مفهوم التجنب الضريبي ليس مفهوماً جديداً، إلا أنه لا يوجد إجماع بين خبراء الضرائب حول مفهوم التجنب الضريبي والعديد من المصطلحات ذات الصلة به، حيث أشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2020) إلى أن مفهوم التجنب الضريبي يعد من المفاهيم التي يصعب تحديدها بدقة، ولكنه يشير عادة إلى الممارسات التي يتبناها الممول والتي تساهم في تخفيض الالتزامات

الضريبية، وعلى الرغم من أن تلك الممارسات قد تبدو متوافقة مع القانون الضريبي إلا إنها قد تتعارض مع قصد المشرع من تطبيق هذا القانون.

أما دراسة (Khan et al., 2017) فقد عرفت على أنه تخفيض المدفوعات الضريبية من خلال اتجاه الممول نحو الاستثمار في الأنشطة المعفاة ضريبياً والتي أقرها القانون الضريبي دون اللجوء إلى استخدام الأساليب غير المشروعة قانوناً، في حين أشارت دراسة (Chen et al., 2010) إلى أن التجنب الضريبي أيضاً قد يشمل الأنشطة غير القانونية والتي يعتبرها القانون تهرباً.

لذلك وصفته دراسة (السيد، ٢٠٢٠) على أنه سلسلة متصلة من جميع استراتيجيات التخطيط الضريبي، والتي يعتبر أحد طرفيها التجنب الضريبي المقبول بينما يعتبر الطرف الآخر التهرب الضريبي.

وهو ما أكدته دراسة (اسماعيل، ٢٠٢١) والتي عرفت التجنب الضريبي على أنه سلسلة متصلة من الاستراتيجيات المتعلقة بالتخطيط الضريبي، بحيث يُمثل أحد طرفي هذه السلسلة: **التجنب الضريبي المقبول** والذي يعني تخفيض المدفوعات الضريبية بصورة قانونية – مثل السندات المعفاة من الضريبة، بينما يُمثل الطرف الآخر من هذه السلسلة: **التجنب الضريبي غير المقبول** والمُتمثل في كلاً من:

■ **التجنب الضريبي الحاد (التعسفي):** والذي يعني قيام الشركة باستغلال الثغرات والمناطق الرمادية الموجودة في قانون الضرائب، وهو ما يؤدي إلى زيادة احتمالية الطعن في السياسة الضريبية للشركة، والغائها من قبل المحاكم.

■ **التهرب الضريبي (غير قانوني تماماً):** والذي يعني قيام الشركة بالتلاعب والغش والاحتيال، مما يؤدي إلى تعرض الشركة إلى عقوبات مالية وجنائية.

في ضوء ما سبق؛ يتضح للباحث من التعريفات السابقة أن التجنب الضريبي يعتبر من المفاهيم التي لا تزال جدلية ولا يوجد تعريف موحد متفق عليه، وذلك على الرغم من وجود اتفاق على أن التجنب الضريبي هو مجموعة من الإجراءات أو

الممارسات التي تستهدف تخفيض المدفوعات الضريبية، إلا أن نقطة الخلاف والجدل تتمحور في مدى المشروعية القانونية لهذه الممارسات.

٢/١/٧ الفرق بين التخطيط الضريبي والتجنب الضريبي والتهرب الضريبي:

تشمل ممارسات تخفيض الضريبة العديد من الأنشطة مثل التخطيط الضريبي، والتجنب الضريبي، والتهرب الضريبي، وعلى الرغم من تشابه تلك الممارسات من حيث الهدف المتمثل في تخفيض الضريبة المستحقة أو تأجيلها أو حتى عدم أداءها، كما تتشابه أيضاً في تأثيرها السلبي على الإيرادات الضريبية ومن ثم التأثير السلبي على الاقتصاد الوطني، إلا أن هذه الممارسات تختلف من حيث درجة مشروعيتها القانونية والأخلاقية (الوسيلة المستخدمة للقيام بذلك)، ويمكن توضيح ذلك كما يلي (فودة، ٢٠٢٠؛ عبد الرحيم، ٢٠٢١؛ حمودة، ٢٠٢١):

□ التخطيط الضريبي:

التخطيط الضريبي هو عبارة عن استراتيجيات طويلة الأجل يستعين بها دافع الضرائب (الشركة أو الممول) بغرض التحكم في المدفوعات الضريبية للوصول بها إلى أقل عبء ضريبي ممكن، أو حتى تجنبها بالكامل، وتكون نتيجة تلك الاستراتيجيات تجنب ضريبي مقبول أو تجنب ضريبي تعسفي أو تهرب ضريبي.

□ التجنب الضريبي:

التجنب الضريبي يعتبر أحد استراتيجيات التخطيط الضريبي المستخدمة في الأجل القصير، حيث يقوم دافع الضرائب (الشركة أو الممول) من خلاله بتنظيم أوضاعه بغرض تخفيض المدفوعات الضريبية المستحقة، وقد يكون **تجنب ضريبي مقبول** يعتمد على ممارسات قانونية وأخلاقية (يتوافق مع روح القانون ومقصد المشرع) لتخفيض المدفوعات الضريبية من خلال الاستفادة من المزايا الضريبية مثل الاستثمار في مجالات معفاة أو منخفضة الضريبة، أو قد يكون **تجنب ضريبي تعسفي** يعتمد على ممارسات قانونية وغير أخلاقية (يخرج عن روح القانون ومقصد المشرع) لتخفيض المدفوعات الضريبية من خلال استغلال الثغرات القانونية والتفسيرات غير الواضحة في القانون الضريبي مثل استخدام ممارسات إدارة الأرباح

في تخفيض الدخل المحاسبي الخاضع للضريبة أو استخدام أسعار التحويل لتحويل الدخل بين فروع الشركات في الدول المختلفة.

□ التهرب الضريبي:

التهرب الضريبي هو عبارة عن ممارسات غير قانونية وغير أخلاقية لتخفيض المدفوعات الضريبية المستحقة أو عدم الدفع نهائياً من خلال تضليل السلطات الضريبية سواء بإخفاء أو تحريف المعلومات الخاصة بالشركة، من ثم يعد التهرب الضريبي سلوكاً مجرمه ويعاقب عليه القانون مثل ممارسة النشاط التجاري دون استخراج المستندات والتراخيص الخاصة بمزواله النشاط من الجهات الرسمية أو عدم إصدار فواتير للمبيعات الخاضعة للضريبة (محمد، ٢٠٢٢).

في ضوء مما سبق؛ يتضح للباحث أن التخطيط الضريبي يعد بمثابة المرحلة التي تسبق كلا من التجنب الضريبي والتهرب الضريبي، حيث يمكن وصف التخطيط الضريبي على أنه تجنب ضريبي إذا تم بوسائل قانونية مشروعة، أما إذا تم بوسائل غير قانونية فيعد تهرباً ضريبياً.

□ ٣/١/٧ منافع ممارسة التجنب الضريبي:

تعد الوفورات الضريبية أحد أهم المنافع المباشرة لممارسة التجنب الضريبي، والتي تعود بالنفع على كلاً من (إبراهيم، ٢٠٢١؛ حمودة، ٢٠٢١؛ Irawan & Turwanto, 2020):

□ الشركات:

■ زيادة صافي التدفقات النقدية وتوفير المزيد من الموارد المالية اللازمة للمشروعات الاستثمارية، الأمر الذي يترتب عليه زيادة الأرباح، ومن ثم توفير سيولة نقدية يمكن استخدامها في تسيير أعمال الشركة في الأجل القصير، وزيادة قدرتها على سداد الالتزامات الطارئة، وانخفاض مخاطر عدم القدرة على السداد والتي تؤدي إلى انخفاض تكلفة الديون ومخاطر الإفلاس.

■ زيادة أسعار أسهم الشركات بالبورصة، وذلك نتيجة للأخبار الجيدة الناتجة عن تحقيق وفورات نقدية من ممارسة التجنب الضريبي والتي تدعم المركز المالي للشركات.

□ المديرين:

■ كسب ثقة المساهمين وضمان استمرارية الإدارة وإثبات كفاءتها في تحقيق الاستقرار المالي للشركة من خلال تخفيض معدل الضرائب المدفوعة وبالتالي الحصول على الدعم اللازم للاستمرار في الإدارة (الأمان الوظيفي).

■ تحقيق المنافع الشخصية للمديرين من خلال زيادة المكافآت والحوافز المرتبطة بالإدارة الفعالة في تقليل المدفوعات الضريبية للشركة.

□ المساهمين:

■ تدعيم ثروة المساهمين سواء في صورة تعظيم قيمة الشركة عن طريق زيادة الاستثمارات أو زيادة النقد المتاح للمساهمين من خلال توزيعات الأرباح النقدية.

٤/١/٧ تكاليف وعواقب ممارسة التجنب الضريبي:

ينتج عن ممارسة التجنب الضريبي العديد من التكاليف والعواقب التي قد تختلف على مستوى كلا من (إبراهيم، ٢٠٢١؛ حمودة، ٢٠٢١):

□ الشركات:

■ زيادة التكاليف الناتجة عن ممارسة التجنب الضريبي، وذلك من خلال فرض عقوبات وغرامات مالية على الشركات في حال اكتشاف تلك الممارسات، الأمر الذي يتسبب في تكاليف غير متوقعة تؤثر على التدفق النقدي للشركات.

■ زيادة تكاليف السمعة المجتمعية للشركات في حال اكتشاف تورطها في ممارسات التجنب الضريبي، حيث يترتب على ذلك اهتزاز صورة تلك الشركات أمام المجتمع، بالإضافة إلى استغلال المنافسين لذلك الأمر للحصول على نسبة من الحصة السوقية الخاصة بتلك الشركات، الأمر الذي يؤدي إلى التأثير بالسلب على مصالح المساهمين، ومن ثم زيادة احتمالية تعرض الشركات لمخاطر انهيار أسعار أسهم، وارتفاع تكلفة الديون.

- زيادة أتعاب الخبراء والاستشارات القانونية التي تدفعها تلك الشركات لاستغلال الثغرات القانونية وممارسة التجنب الضريبي بشكل قانوني ومشروع.
- زيادة الانتهازية الإدارية من خلال استغلال الإدارة لممارسات التجنب الضريبي في تعظيم العوائد الشخصية لهم ونقل الثروة من الملاك لصالحهم.
- زيادة تعنت الإدارة الضريبية، حيث تتعامل الإدارة الضريبية مع الشركات في ضوء الأثر التاريخي للمعاملات السابقة، ففي حالة تكرار تعمد استخدام الشركات لممارسات التجنب الضريبي يؤدي ذلك إلى دفع الإدارة الضريبية إلى التعامل بشكل متعنت مع تلك الشركات في جميع تعاملاتها الضريبية.

□ الدولة:

- تخفيض الحصيلة الضريبية للدولة التي تستخدمها للإففاق على البنية التحتية والتعليم والصحة وغيرها، ومن ثم التأثير السلبي على قدرة الحكومة على الوفاء بمتطلبات واحتياجات المجتمع.
- استناداً إلى ما سبق؛ يتضح للباحث أنه على الرغم من وجود منافع لممارسات التجنب الضريبي ناتجة عن تحقيق وفورات نقدية يمكن استغلالها في القيام بمشاريع استثمارية جديدة تزيد من أرباح وقيمة الشركة، إلا أن القيام بهذه الممارسات يمكن أن يعرض الشركة لمزيد من العقوبات والغرامات في حال اكتشافها من قبل السلطات الضريبية المختصة، ومن ثم يمكن القول أن التجنب الضريبي بمثابة ممارسة إدارية لها تكاليف وفوائد يجب تقييمها بشكل صحيح من خلال تقييم نتائجها الصافية، وفي حالة تجاوز تكاليفها لفوائدها من وجهة نظر الشركات فإن ذلك قد يضر بقيمة تلك الشركات.

٥/١/٧ ممارسات التجنب الضريبي:

تتعدد وتتنوع الممارسات التي يمكن استخدامها من قبل الممول لتخفيض أو تجنب عبء الضريبة، ويمكن عرض بعض تلك الممارسات وفقاً لما قدمته الدراسات السابقة على النحو الآتي:

تأجيل سداد الضريبة:

يمكن للشركات أن تتجنب الضرائب من خلال تأجيل سداد الضريبة لسنوات تالية، فعلى سبيل المثال قد تقوم الشركات بزيادة معدلات استهلاك الأصول الثابتة، ومن ثم زيادة التكاليف واجبة الخصم خاصة في السنوات الأولى، الأمر الذي قد يترتب عليه تأجيل دفع الضرائب المستحقة لسنوات قادمة، واستفادة الشركات من مبلغ الضريبة المؤجل في استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة (فودة، ٢٠٢٠).

الاستراتيجيات والسياسات المحاسبية:

يمكن للشركات أن تتجنب الضرائب من خلال المرونة التي تتيحها المعايير المحاسبية في الاختيار بين الطرق والأساليب المحاسبية المختلفة بما يتلاءم مع طبيعة النشاط والظروف التي تعمل في ظلها الشركة، فعلى سبيل المثال قد تقوم الشركات بالمقارنة بين المزايا الضريبية في حالة اقتناء الأصل والاستفادة بخصم ضريبي من الإهلاك أو استجاره والاستفادة بخصم ضريبي من مصروف الإيجار (سليمان، ٢٠١٩).

استغلال المزايا الضريبية:

يمكن للشركات أن تتجنب الضرائب من خلال الاستثمار في المجالات المعفاة ضريبياً أو المجالات التي تنخفض فيها سعر الضريبة، وذلك بهدف الاستفادة من المزايا الضريبية التي ينص عليها القانون، فعلى سبيل المثال يتم إعفاء أرباح وتوزيعات صناديق الاستثمار وفقاً لقانون رأس المال المصدر بالقانون رقم ٩١ سنة ١٩٩٢، ومن ثم فإن الشركات تسعى للاستثمار في تلك الصناديق للاستفادة من تلك الميزة، كما قد تقوم الشركات ببيع أسهما في سوق الأوراق المالية قبل بيعها وذلك لتجنب خضوع جزء من أرباحها للضريبة (فودة، ٢٠٢٠؛ إبراهيم، ٢٠٢١).

قرارات التمويل:

أشارت دراسة (Taylor & Richardson, 2012) إلى أن الشركات قد تتبنى ممارسات التجنب الضريبي من خلال القرارات التمويلية، وذلك عن طريق التمويل بالاقتراض بدلاً من التمويل الذاتي، حيث تعتمد في تمويل أصولها على نسبة كبيرة

من الديون مقارنة بالتمويل من خلال الملكية، ومن ثم زيادة العوائد المدينة التي تمثل عبئاً على الإيراد الأمر الذي يتبعه انخفاض وعاء الضريبة ومن ثم المدفوعات الضريبية وهو ما أكدته دراسة (Dewianawati & Setiawan, 2021) حيث أشارت إلى إنه يمكن للشركات استخدام الديون لتلبية احتياجاتها التشغيلية والاستثمارية من ناحية وتجنب عبء الضريبة من ناحية أخرى، حيث يتبع زيادة ديون الشركة زيادة التكاليف الواجب خصمها ممثلة في العوائد المدينة ومن ثم انخفاض العبء الضريبي وخاصة في الشركات التي يخضع وعائها لمعدلات ضريبية مرتفعة، كما أوضحت الدراسة أن ارتفاع معدل الفائدة على الديون وما يحققه من وفورات ضريبية قد يخلق الدافع لدى الشركات نحو التوسع في استخدام الديون كمصدر للتمويل.

□ الدين الداخلي:

يمكن للشركات أن تتجنب الضرائب من خلال استخدام الإقراض الداخلي بين الشركة الأم وشركاتها التابعة، حيث تمتلك هذه الآلية قدره كبيرة علي تحويل الدخل أو الأرباح من البلد التي يكون فيها معدل الضريبة مرتفع إلى البلد التي يكون فيها معدل الضريبة منخفض، وبالتالي فإن هذه الآلية تظهر بوضوح ويتم استخدامها بصفة مستمرة في الشركات متعددة الجنسيات، فعلى سبيل المثال قد تلجأ الشركات متعددة الجنسيات الموجودة في بلد معين يتميز معدل الضريبة فيها بأنه مرتفع باقتراض الأموال من الشركة الأم أو شركة تابعة أخرى، وتدفع عن هذا القرض فائدة إلى الشركة الأم أو الشركة التابعة التي تكون موجودة في بلد يكون معدل الضريبة فيها منخفض، ومن ثم تكون الأرباح التي حققتها الشركة المقترضة والتي يتم سداد الضريبة عنها منخفضة، وفي نفس الوقت تكون الأرباح التي حققتها الشركة المقترضة والتي يتم سداد الضريبة عنها مرتفعة (محمدي، ٢٠٢٢).

□ أسعار التحويل:

يمكن للشركات أن تتجنب الضرائب من خلال التسعير التحويلي والذي يعد من أهم أليات التجنب الضريبي بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات، حيث عرفته دراسة

(شوقي، ٢٠٢٢) على أنه الطريقة التي تستخدم في تسعير المنتجات التي يتم تحويلها بين الشركات ذات العلاقة (الشركة الأم والشركات التابعة لها)، والتي قد يتم تسعيرها بأسعار تحويل لا تتوافق مع الأسعار السوقية السائدة لتلك المنتجات، وذلك بغرض تحويل الأرباح من إحدى الشركات الموجودة في الدولة التي ترتفع فيها معدلات الضريبة إلى الشركات الأخرى المرتبطة بها في الدول التي تنخفض فيها معدلات الضريبة، ومن ثم الاستفادة من ذلك في تجنب أو تخفيض عبء الضريبة (حسن، ٢٠٢٠؛ حمودة، ٢٠٢١).

□ الملاجئ (الملاذات) الضريبية:

يمكن للشركات أن تتجنب الضرائب من خلال الملاذات الضريبية، والتي تعد من أكثر ممارسات التجنب الضريبي انتشاراً، وتظهر بوضوح في الشركات متعددة الجنسيات، حيث تشير الملاذات الضريبية إلى مجموعة الدول التي توفر السرية التامة للتدفقات النقدية والأرباح الوافدة إليها، بالإضافة إلى انخفاض معدلات الضريبة أو عدم فرض ضرائب نهائياً، ومن ثم فإن الشركات متعددة الجنسيات تقوم بنقل الأرباح إلى تلك الملاذات لتخفيض العبء الضريبي، الأمر الذي يجعل من تلك الدول ملاذات آمنة للتجنب الضريبي (يوسف، ٢٠١٩).

□ ٦/١/٧ مقاييس التجنب الضريبي:

اعتمدت الدراسات المحاسبية على عدد من المقاييس لقياس التجنب الضريبي منها معدل الضريبة الفعال (ETR) Effective Tax Rate، والفروق الضريبية الدفترية (Book Tax Difference (BTD)، بالإضافة إلى مقياس الملاذ الضريبي (Tax Shelter Measure (TSM)، ويمكن توضيح تلك المقاييس كما يلي:

□ معدل الضريبة الفعلي (ETR) Effective Tax Rate:

يعد هذا المقياس من أبرز وأكثر المقاييس شيوعاً واستخداماً في الدراسات السابقة لقياس التجنب الضريبي، حيث يعكس هذا المقياس معدل الضريبة الفعلي التي تتحملها الشركة، بالإضافة إلى أن الانخفاض في معدل الضريبة الفعلي يشير إلى زيادة ممارسات التجنب الضريبي، كما أوضح معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) المعدل

٢٠١٥ "ضرائب الدخل" والمقابل لمعيار المحاسبة الدولي (IAS 12) المفاهيم المستخدمة لقياس معدل الضريبة الفعلي، حيث عرف المعيار الضريبة الجارية على أنها قيمة الضرائب مستحقة السداد المرتبطة بصافي الربح الضريبي للفترة، بينما عرف المعيار الالتزامات (الأصول) الضريبة المؤجلة على أنها قيمة ضرائب الدخل التي يستحق سدادها (استردادها) في الفترات المستقبلية والمرتبطة بالفروق الضريبية المؤقتة التي تنتج نتيجة اختلاف القواعد والمعايير المحاسبية عن القواعد الضريبية (وزارة الاستثمار، ٢٠١٥)، وينقسم معدل الضريبة الفعلي إلى (المر، ٢٠٢٢؛ Gebhart, 2017):

١. معدل الضريبة الفعلي المحاسبي Accounting ETR:

يطلق على معدل الضريبة الفعلي المحاسبي معدل الضريبة الفعلي وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها (GAAP ETR)، ويتم حسابه من خلال قسمة إجمالي مصروف الضريبة (مصروف الضريبة الحالي + الضريبة المؤجلة) ÷ صافي الربح قبل الضريبة، وكلما كان معدل الضريبة الفعلي المحاسبي أقل من المعدل القانوني للضريبة، كلما دل ذلك على زيادة مستويات التجنب الضريبي، ويعاب على هذا المقياس عدم قدرته على قياس استراتيجيات تأجيل الضرائب، حيث أن إجمالي مصروف الضرائب يتضمن كلاً من مصروف الضريبة الحالي والمؤجل، ومن ثم فإن استراتيجيات تأجيل الضرائب ستقلل من مصروف الضريبة الحالي ولكنها في نفس الوقت ستزيد من مصروف الضريبة المؤجل، الأمر الذي يجعل ممارسات التجنب الضريبي ليس لها أي تأثير على ذلك المعدل، وللتغلب على ذلك يتم استخدام معدل الضريبة الفعلي الحالي.

٢. معدل الضريبة الفعلي الحالي Current ETR:

يتم حسابه من خلال قسمة مصروف الضريبة الحالي ÷ صافي الربح قبل الضريبة، وعلى الرغم من قدرة ذلك المقياس على قياس استراتيجيات تأجيل الضرائب، إلا أنه يعاب عليه أن مصروف الضريبة الحالي قد يكون مبالغ فيه أو أقل

من قيمته وذلك مقارنة بمصروف الضريبة المدفوع، وللتغلب على ذلك يتم استخدام معدل الضريبة الفعلي النقدي.

٣. معدل الضريبة الفعلي النقدي Cash ETR:

يتم حسابه من خلال قسمة مصروف الضريبة النقدي ÷ صافي الربح قبل الضريبة، وبالتالي يسمح ذلك المقياس بقياس الضرائب الفعلية المدفوعة عن كل وحدة من الدخل، بالإضافة إلى تحديد استراتيجيات تأجيل الضرائب، إلا أنه يعاب عليه عدم تحقيق المقابلة السليمة بين بسط ومقام معادلة حسابه، وذلك نظراً لأن مصروف الضريبة المدفوع قد يتضمن مدفوعات ضريبة عن سنوات سابقة، ومن ثم فإن الضرائب النقدية المدفوعة تشمل جميع الضرائب المدفوعة في سنة واحدة بغض النظر عن الفترات التي نشأت فيها بالفعل (خطاب، ٢٠٢١).

□ الفروق الضريبية الدفترية (Book Tax Difference):

يعد هذا المقياس ثاني أبرز المقاييس المستخدمة في قياس التجنب الضريبي، حيث يعكس هذا المقياس الفرق بين صافي الدخل المحاسبي قبل الضريبة والدخل الخاضع للضريبة، وكلما زاد ذلك الفرق كلما دل ذلك على زيادة مستوى التجنب الضريبي في الشركة (فوزي، ٢٠٢٢)، ونظراً لعدم امكانية الحصول على الدخل الخاضع للضريبة من الإقرارات الضريبية فإنه يتم تقديره من خلال قسمة مصروف الضريبة الحالي على معدل الضريبة القانوني، إلا أنه يعاب على هذا المقياس تأثيره بممارسات إدارة الأرباح وقوانين الضرائب والاختلافات في المعايير المحاسبية، ويمكن حسابه إما عن طريق (Gebhart, 2017):

١. الفروق الضريبية الدفترية الإجمالية (Total Book-Tax (TBTD):

:Difference

يتم حسابها من خلال قسمة صافي الدخل المحاسبي قبل الضرائب - (مصروف الضريبة الحالي ÷ معدل الضريبة القانوني) ÷ إجمالي أصول الشركة في الفترة السابقة.

٢. الفروق الضريبية الدفترية الدائمة (Permanent Book-Tax

Differences (PBT

يتم حسابها من خلال طرح الفروق الضريبية المؤقتة من إجمالي الفروق الضريبية كما يلي: صافي الدخل المحاسبي قبل الضرائب – {صافي الدخل الضريبي المقدر – (مصروف الضرائب المؤجلة / معدل الضريبة القانوني)} ÷ إجمالي أصول الشركة في الفترة السابقة.

□ مقياس الملاذات الضريبية Tax Shelter Measure:

بجانب المقاييس السابقة لقياس التجنب الضريبي، كانت هناك محاولات لقياس احتمالية مشاركة الشركات في أنشطة الملاذات الضريبية والتي تعتبر واحدة من أكثر أشكال التجنب الضريبي التعسفي، حيث طور كلاً من (Wilson, 2009; Dunbar et al., 2010) مقياساً للتنبؤ بأنشطة الملاذات الضريبية، وذلك استناداً إلى خصائص معينة للشركة وبالتطبيق على عينة من الشركات التي ثبت مشاركتها في أنشطة الملاذات الضريبية، ومن ثم يعاب على هذا المقياس عدم إمكانية تعميم نتائجه على جميع الشركات، ويتم حسابه وفقاً لمعادلة الانحدار التالية:

$$P.(Shelter) = -4.30 + (6.63 * TBTD) + (-1.72 * LEV) + (0.66 * SIZE) + (2.2 * ROA) + (1.56 * MNC) + (1.56 * RD)$$

حيث أن:

- P.(Shelter) : احتمالية مشاركة الشركة في أنشطة الملاذات الضريبية.
TBTD : الفروق الضريبية الدفترية الإجمالية.
LEV : إجمالي الديون مقسومة على إجمالي الأصول.
SIZE : اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.
ROA : صافي الربح قبل الضريبة مقسوم على إجمالي الأصول.
MNC : متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كان الدخل الأجنبي قبل الضريبة أكبر من الصفر، ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك.

RD: إجمالي مصروفات البحوث والتطوير مقسومه على إجمالي الأصول في بداية الفترة.

٢/٧ الإطار المفاهيمي لقابلية الإفصاح السردية للقراءة:

يقصد بالإفصاح في اللغة " الكشف عن الشيء وبيانه"، أما في الفكر المحاسبي فقد تعددت وتنوعت مسمياته إلا أن المعنى الذي يجمع بين تلك المصطلحات كان متقارب، كما لا يوجد اتفاق على تعريف محدد و عام للإفصاح نتيجة لاختلاف مصالح الأطراف المستفيدة من المعلومات المفصح عنها فكل طرف ينظر إلى المعلومات من وجهة نظره الخاصة، حيث عرفت دراسة (صبيحي، ٢٠٠٢) الإفصاح المحاسبي على أنه اتباع سياسة إخضاع جميع الحقائق المالية والإدارية والاقتصادية ذات الأهمية النسبية للعلانية الكاملة أو الشفافية عند إعداد وعرض التقارير المالية، وتتعلق هذه الحقائق بأمر وقضايا تتعلق بالماضي والحاضر، كما أنها في بعض الظروف تتعلق ببيانات ومعلومات ترتبط بالمستقبل، لذا يجب الإفصاح عنها بشكل يؤدي إلى تفسيرها تفسيراً ملائماً لمساعدة القارئ الواعي على اتخاذ القرار الرشيد الذي يكفل الأداء الأمثل لأسواق رأس المال.

كما يحتوي الإفصاح المحاسبي لأغراض عرض الأداء والموقف المالي للشركة على جانبين أحدهما جانب مالي ويتضمن قيم مالية مطلقة (يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية) والآخر جانب سردي (يتم الإفصاح عنها في الإيضاحات المتممة والتقارير الأخرى بخلاف القوائم المالية)، لذلك اتجه البعض نحو تقسيم الإفصاح المحاسبي إلى إفصاح مالي وإفصاح غير مالي (سردي) (عبد العزيز، ٢٠١٨).

ونتيجة لعدم كفاية المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية لاتخاذ القرارات الرشيدة، اهتم العديد من الأكاديميين والمنظمات المهنية في الآونة الأخيرة بالإفصاح غير المالي (السردي)، حيث أدى ذلك إلى ظهور الحاجة إلى الإفصاح عن المعلومات غير المالية إلى جانب المعلومات المالية بهدف قياس مدى نجاح الشركة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

هذا؛ ويقصد بكلمة السرد في اللغة العربية قص أحداث مرتبة في تتابع زمني ومن ثم فإن الإفصاح السردية يعرف على أنه كل ما تحتويه التقارير من سرد للمعلومات عن إنجازات الشركة، وما يتعلق بالتطورات المستقبلية، بالإضافة إلى شرح الأحداث وعرضها وتفسيرها ببساطة وسهولة كرسالة إلى الأطراف الخارجية (Cooper, 2005).

من ناحية أخرى؛ تعد قابلية الإفصاحات السردية للقراءة من الموضوعات التي حظيت باهتمام كبير في مجال المحاسبة سواء على المستوى الأكاديمي أو على المستوى المهني، وخاصة بعد أن أصبحت القوائم المالية التقليدية غير كافية لسد احتياجات مستخدميها، وذلك بسبب تجاهلها للعديد من العناصر غير المالية والتي أصبحت هامة عند تقييم وتقدير قيمة الشركة وأدائها المستقبلي، كما تعد قابلية الإفصاحات السردية للقراءة أيضاً مؤشراً رئيسياً لجودة الإفصاح المحاسبي، حيث يمكن للإدارة أن تفصح عن معلومات سهلة وقابلة للقراءة لإظهار الأخبار الجيدة، كما يمكنها أيضاً التعتيم والتشويش لإخفاء الأخبار السيئة، الأمر الذي يترتب زيادة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين (الصباغ، ٢٠٢٢).

١/٢/٧ مفهوم ومقاييس قابلية الإفصاحات السردية للقراءة:

لا يوجد مفهوم متفق عليه لقابلية الإفصاحات السردية للقراءة، ولكن هناك محاولات لتعريفها فالبعض استخدام أسلوب الكتابة أو تراطبات وتنظيم التقرير للتعبير عنها، في حين عبر البعض الآخر عنها بدلالة التأثير على المستخدمين الحاليين والمرقبين (السواح، ٢٠١٩)، حيث عرفت دراستنا (Nguyen & Kimura, 2014; Loughran & McDonald, 2018) على أنها قدرة المستثمرين والمحللون الماليين على استخراج المعلومات الملائمة للتقييم من الإفصاحات النصية المفصح عنها بالتقارير المالية واستيعابها وفهمها.

في حين عرفت دراستنا (شرف، ٢٠٢١؛ Ezat, 2019) على أنها مدى صعوبة أو سهولة أساليب الكتابة المستخدمة في صياغة الإفصاح السردية، فعلى سبيل المثال عندما يتم استخدام أساليب كتابة تعتمد على كلمات مُعقدة يصعب التعرف عليها

وفهمها من قبل المستخدم، أو استخدام جمل طويلة يصعب على المستخدم تذكر محتواها؛ فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض مستوى القابلية للقراءة وزيادة صعوبة وتعدد النص المكتوب.

استناداً إلى ما تقدم؛ يستخلص الباحث أن الدراسات السابقة التي حاولت تعريف قابلية الإفصاح السردية للقراءة انقسمت إلى مجموعتين، حيث ركزت المجموعة الأولى على خصائص وأسلوب الكتابة وترابط وتنظيم الإفصاح السردية، في حين ركزت المجموعة الثانية على خصائص مستخدمي تلك الإفصاحات وقدرتهم على الاستيعاب والفهم للمعلومات المفصح عنها.

أما فيما يتعلق بمقاييس قابلية الإفصاح السردية للقراءة؛ فقد أوضحت الدراسات أن هناك العديد من المؤشرات المستخدمة في قياس القابلية للقراءة، ولعل من أهمها:

▪ **مؤشر BOG:**

يأخذ هذا المؤشر في الاعتبار خصائص اللغة السهلة وفقاً لإرشادات هيئه الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) عام ١٩٩٨، من خلال حزمة برامج تسمى Style Writer وقد تم تطوير هذا المؤشر بواسطة (Bonsall & Miller، 2017)، ووفقاً لهذا المؤشر يتم قياس القابلية للقراءة من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{BOG Index} = \text{Sentence Bog} + \text{Word Bog} - \text{Pep}$$

حيث أن:

Sentence Bog: تشير إلى متوسط طول الجملة خلال التقرير بأكمله.
Word Bog: تشير إلى مشاكل أسلوب الكتابة وفقاً لإرشادات اللغة السهلة مثل استخدام الأفعال المبنيّة للمجهول واستخدام المصطلحات القانونية والكلمات المجردة والعبارات البلاغية، بالإضافة إلى صعوبة الكلمات والتي ترجع الي استخدام المفردات العامة، والاختصارات والمصطلحات الفنية.

Pep: تشير إلى سمات الكتابة التي تسهل فهم النصوص من قبل القراء، مثل استخدام الكلمات المثيرة للاهتمام وتنوع الجمل.
استناداً إلى هذا المؤشر فإنه كلما زادت قيمة هذا المؤشر كلما قلت القابلية للقراءة.

▪ مؤشر الضبابية (FOG):

وفقاً لهذا المؤشر يتم قياس القابلية للقراءة من خلال المعادلة الآتية (Li, 2008):

$$\text{Fog} = 0.4 * (\text{W/S}) + (\text{P/W})$$

حيث أن:

- W:** يشير إلى إجمالي عدد الكلمات الواردة في التقرير.
- S:** يشير إلى إجمالي عدد الجمل الواردة في التقرير.
- P:** إجمالي عدد الكلمات التي تتكون من ثلاث مقاطع صوتية فأكثر.

استناداً إلى هذا المؤشر يمكن الاستدلال على مستوى القابلية للقراءة من خلال ناتج المعادلة:

- إذا كانت قيمة Fog تتراوح ما بين (٨-١٠) فيكون النص سهل جداً.
- إذا كانت قيمة Fog تتراوح ما بين (١٠-١٢) فيكون النص مقبول.
- إذا كانت قيمة Fog تتراوح ما بين (١٢-١٤) فيكون النص مثالي.
- إذا كانت قيمة Fog تتراوح ما بين (١٤-١٨) فيكون النص صعب القراءة.
- إذا كانت قيمة Fog أكثر من (١٨) فيكون النص غير قابل للقراءة.

▪ مؤشر LIX:

وفقاً لهذا المؤشر يتم قياس القابلية للقراءة من خلال المعادلة الآتية (Ezat, 2019):

$$Lix = 100 * (B/W) + (S/W)$$

حيث أن:

B: هو عبارة عن إجمالي الكلمات المكونة من سبعة حروف فأكثر.

S: إجمالي عدد الجمل.

W: إجمالي عدد الكلمات.

استناداً إلى هذا المؤشر يمكن الاستدلال على مستوى القابلية للقراءة من خلال ناتج

المعادلة:

■ إذا كانت قيمة Lix أقل من (٥٠) فيكون النص سهل.

■ إذا كانت قيمة Lix تتراوح ما بين (٦٠-٥٠) فيكون النص متوسط الصعوبة.

■ إذا كانت قيمة Lix أكبر من (٥٠) فيكون النص بالغ الصعوبة.

في ضوء ما تم عرضه من مؤشرات لقياس قابلية الإفصاحات السردية

للقراءة؛ يمكن القول أن مؤشر BOG، ومؤشر الضبابية (FOG) يتم استخدامهم بشكل شائع في قياس القابلية للقراءة للإفصاحات السردية المكتوبة باللغة الإنجليزية، وذلك على عكس مؤشر (Lix) ذو القوة التفسيرية الأكبر في التنبؤ بمستوى القابلية للقراءة للإفصاحات السردية وبصفة خاصة الإفصاحات المكتوبة بلغة غير الإنجليزية (Lewis et al., 1986).

٧. الدراسات السابقة:

قام بعض الدراسات السابقة باختبار العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وقابلية الإفصاحات السردية للقراءة، وذلك بالتطبيق على بيانات مختلفة من حيث القوانين، والظروف الاقتصادية، ومتطلبات الإفصاح والشفافية، بالإضافة إلى الاعتماد على مقاييس ومؤشرات مختلفة لقياس كل من ممارسات التجنب الضريبي وقابلية الإفصاحات السردية للقراءة، وفيما يلي سيتم عرض وتحليل بعض هذه الدراسات:

١/٨ دراسة (Beuselinck et al., 2018):

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر ممارسات التجنب الضريبي الحاد على قابلية الإفصاحات السردية للقراءة، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات الأمريكية المكونة من ٤٣٥٩٦ مفردة خلال الفترة ما بين (١٩٩١-٢٠١٤)، وتم قياس قابلية الإفصاحات السردية للقراءة باستخدام مؤشر Bog Index، في حين تم قياس ممارسات التجنب الضريبي الحاد باستخدام معدل الضريبة الفعلي النقدي (Cash ETR).

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين ممارسات التجنب الضريبي الحاد وبين قابلية الإفصاحات السردية للقراءة، وتم تفسير ذلك بأن ممارسة التجنب الضريبي الحاد تؤدي إلى زيادة مخاطر الشركة، حيث تزداد درجة عدم التأكد بشأن كل من المدفوعات الضريبية المستقبلية، والتدفقات النقدية المستقبلية ومن ثم فإن ممارسة التجنب الضريبي الحاد تُعد بمثابة حافز قوي للتشويش المُتعهد للمعلومات عن طريق إصدار تقارير مالية مُعقدة تحول دون اكتشاف هذه الممارسة السلبية.

٢/٨ دراسة (Inger et al., 2018):

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وقابلية الإفصاحات السردية للقراءة، بالإضافة إلى فحص تأثير قابلية الإفصاحات السردية للقراءة على تقييم المستثمرين لممارسات التجنب الضريبي، وقد تم بناء توقعات هذه الدراسة في ضوء "فرضية الانعكاس غير الكامل" والتي تفترض أن المديرين لديهم حوافز مختلفة فيما يتعلق بخيارات الإفصاح السردية حيث أنه؛ في حالة الأداء الجيد للشركات يميل المديرون إلى تقديم معلومات أكثر قابلية للقراءة وأقل تعقيداً، أما في حالة الأداء السيئ يميل المديرون إلى تقديم معلومات أقل قابلية للقراءة وأكثر تعقيداً، وقد تم التطبيق على عينة من الشركات الأمريكية المكونة من ١١٧١١ مفردة، وذلك خلال الفترة ما بين (٢٠٠٠-٢٠١٤)، كما تم قياس قابلية الإفصاحات السردية للقراءة باستخدام مؤشر الضبابية، وقد تم التطبيق على قسم الهوامش الضريبية في

تقرير K-10، أما ممارسات التجنب الضريبي فقد تم قياسها باستخدام GAAP ETR.

توصلت الدراسة إلى:

1. وجود علاقة إيجابية بين ممارسات التجنب الضريبي المقبول (أقل من متوسط الصناعة) وقابلية الإفصاحات السردية للقراءة، ويرجع ذلك إلى أن المديرين سيميلون إلى توفير معلومات ضريبية أكثر فهماً وأكثر قابلية للقراءة، وذلك للإشارة على الأداء الضريبي الجيد (وفورات ضريبية أو مدفوعات ضريبية منخفضة).
2. وجود علاقة سلبية بين ممارسات التجنب الضريبي الحاد (أكبر من متوسط الصناعة) وقابلية الإفصاحات السردية للقراءة، وذلك نتيجةً لأن المديرين سيميلون إلى توفير معلومات ضريبية أقل قابلية للقراءة بشكل مُتعمد، وذلك بهدف حجب أو تغطية السلوك الانتهازي الإداري وإعاقة القدرة على اكتشافه من قبل مستخدمي هذه المعلومات، حيث إن المعلومات الضريبية المعقدة تتطلب المزيد من الوقت والجهد والتكلفة لتشغيل هذه المعلومات من قبل مصلحة الضرائب وهو ما يُعيق قدرتها على اكتشاف وتحديد وتقييد نشاط التخطيط الضريبي للشركة.

٣/٨ دراسة (Sukotjo & Soenarno, 2018):

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر كلاً من ممارسات التجنب الضريبي الحاد (التعسفي)، والتلاعب المحاسبي على قابلية الإفصاحات السردية للقراءة، وذلك بالتطبيق على عينة من ٥٥٨ شركة من الشركات الاندونيسية خلال عام ٢٠١٦، وتم قياس قابلية الإفصاحات السردية للقراءة باستخدام مؤشر الضبابية، أما ممارسات التجنب الضريبي الحاد فقد تم قياسها باستخدام معدل الضريبة الفعلي النقدي (Cash ETR).

توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي لممارسات التجنب الضريبي الحاد على قابلية الإفصاحات السردية للقراءة، وتم تبرير ذلك من خلال أن ممارسات التجنب الضريبي الحاد تدفع المديرين إلى القيام بالتشويش والتعتيم في التقارير المالية لمنع اكتشاف تلك الممارسات من قبل السلطات الضريبية، الأمر الذي يؤدي إلى إصدار

تقارير مالية أقل قابلية للقراءة، في حين توصلت الدراسة أيضاً إلى عدم وجود تأثير معنوي للتلاعب المحاسبي على قابلية الإفصاحات السردية للقراءة.

٤/٨ دراسة (Nguyen, 2021):

هدفت هذه الدراسة إلى فحص أثر ممارسات التجنب الضريبي على قابلية الإفصاحات السردية للقراءة، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات الأمريكية تبلغ ٤١٩٧٠ مفردة خلال الفترة ما بين (١٩٩٤-٢٠١٥)، وتم قياس قابلية الإفصاحات السردية للقراءة باستخدام كلاً من: مؤشر Bog Index، ومؤشر الضبابية، وقد تم القياس على مستوى التقارير المالية ككل، والهوامش الضريبية بشكل خاص، في حين تم قياس ممارسات التجنب الضريبي باستخدام معدل الضريبة الفعلي النقدي (Cash ETR)، وGAAP ETR، ومن ثم تم استخدام متوسط الصناعة كمعيار لتحديد الشركات ذات المستويات العالية والمنخفضة من ممارسات التجنب الضريبي، حيث تم تقسيم عينة الدراسة إلى عيتين فرعيتين وهما:

▪ **High Tax Avoidance:** هي الشركات التي تُمارس التجنب الضريبي غير المقبول (أكبر من متوسط الصناعة).

▪ **Low Tax Avoidance:** هي الشركات التي تُمارس التجنب الضريبي المقبول (أقل من متوسط الصناعة).

توصلت الدراسة إلى:

١. بشكل عام توجد علاقة سلبية معنوية بين ممارسات التجنب الضريبي لشركات العينة ككل وبين قابلية الإفصاحات السردية للقراءة، وذلك عندما تم قياس قابلية الإفصاحات السردية للقراءة باستخدام Bog index، بينما لم يتضح وجود علاقة معنوية بينهما عند استخدام المقاييس الأخرى.

٢. الشركات التي تمارس التجنب الضريبي غير المقبول High Tax Avoidance تقوم بإصدار إفصاح سردي أقل قابلية للقراءة وأكثر طولاً، وقد تم تفسير هذه النتيجة في ضوء "فرضية التشويش الإداري" والتي تقضي بأنه عندما ينخرط المديرون في استراتيجيات التجنب الضريبي المحفوفة بالمخاطر، فإنه ينشأ لديهم حافز لتشويش

المعلومات من خلال إصدار تقارير مالية غامضة ومُعقدة، وذلك من أجل تقليل مخاطر المراجعة الضريبية التي قد تنشأ إذا تم الطعن في استراتيجيات التجنب الضريبي من قبل السلطات الضريبية؛ وتتمثل هذه المخاطر في العقوبات، والغرامات، وفقدان السمعة.

٣. الشركات التي تمارس التجنب الضريبي المقبول Low Tax Avoidance تقوم بإصدار افصاح سردي أكثر قابلية للقراءة وأقل طولاً.

٥/٨ دراسة (Schmal et al., 2021):

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر ممارسات التجنب الضريبي الحاد على كلاً من قابلية الإفصاح السردية للقراءة، والافصاح السردى المفرط، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات الأمريكية تبلغ ٢٢٣٥٩ مفردة خلال الفترة ما بين (٢٠١٠-٢٠١٨)، وتم قياس قابلية الإفصاح السردية للقراءة باستخدام مؤشر الضبابية، Flesch-Kincaid index، Flesch Reading Ease index، أما الإفصاح السردى المفرط فقد تم قياسه باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لحجم التقرير بالميجابايت، في حين تم قياس ممارسات التجنب الضريبي الحاد باستخدام معدل الضريبة الفعلي المحاسبي (GAAP ETR).

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين ممارسات التجنب الضريبي الحاد وقابلية الإفصاح السردية للقراءة، بالإضافة إلى وجود علاقة إيجابية بين ممارسات التجنب الضريبي الحاد والافصاح السردى المفرط، وقد تم تفسير هذه النتائج في ضوء "فرضية التشويش الإداري المشتقة من نظرية الوكالة" والتي تقضي بأنه عندما تنخرط الشركات في استراتيجيات ضريبية محفوفة بالمخاطر أو حادة والمتمثلة في القيام بعمليات داخل الملاذات الضريبية، فإنها تلجأ لتشويش المعلومات بشكل استراتيجي متعمد عن طريق إصدار معلومات ضريبية أقل قابلية للقراءة وأكثر حجماً، وهو ما يحول دون اكتشاف هذه الممارسات من قبل السلطات الضريبية، ومن ثم انخفاض التعرض لمخاطر المراجعة الضريبية وفرض الغرامات وفقدان السمعة.

٦/٨ دراسة (Pratama et al., 2022):

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر ممارسات التجنب الضريبي على كلاً من قابلية الإفصاحات السردية للقراءة، والإفصاح السردى المفرط، وقد تم التطبيق على عينة من ٢٧٨ شركة من الشركات الاندونيسية خلال الفترة ما بين (٢٠١٧-٢٠١٩)، وتم قياس قابلية الإفصاحات السردية للقراءة باستخدام مؤشر الضبابية، في حين تم قياس الإفصاح السردى المفرط باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لعدد كلمات القوائم المالية، أما ممارسات التجنب الضريبي فقد تم قياسها باستخدام معدل الضريبة الفعلي المحاسبي (GAAP ETR)، ومعدل الضريبة الفعلي النقدي (Cash ETR). توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين ممارسات التجنب الضريبي وقابلية الإفصاحات السردية للقراءة، بالإضافة إلى وجود علاقة ايجابية بين ممارسات التجنب الضريبي والإفصاح السردى المفرط، وقد تم تفسير هذه النتائج في ضوء "نظرية الوكالة" والتي تقضي بأنه إذا كانت فوائد التجنب الضريبي تفوق تكاليفه؛ فإن المديرين يخطرطنون في ممارسات التجنب الضريبي بشكل كبير مع محاولة اخفاء وتعتيم هذه الممارسات بإصدار قوائم مالية معقدة أي أقل قابلية للقراءة وأكثر طولاً، وذلك من أجل إعاقة اكتشاف السلطات الضريبية لهذه الممارسات.

بناء على ما تم عرضه من دراسات سابقة؛ يمكن للباحث تلخيص وتحليل تلك الدراسات وفقاً لما يلي:

النتيجة (اتجاه العلاقة)	المقاييس المستخدمة		الفترة الزمنية	بيئة التطبيق	اسم الدراسة
	قابلية الإفصاحات السردية للقراءة	ممارسات التجنب الضريبي			
سلبية	مؤشر Bog Index	Cash ETR	-١٩٩١) (٢٠١٤)	أمريكا	دراسة (Beuselinc et al., 2018)
- إيجابية في حالة ممارسات التجنب الضريبي المقبول - سلبية في حالة ممارسات التجنب الضريبي الحاد	مؤشر الضبابية	GAAP ETR	-٢٠٠٠) (٢٠١٤)	أمريكا	دراسة (Inger et al., 2018)
سلبية	مؤشر الضبابية	Cash ETR	٢٠١٦	إندونيسيا	دراسة (Soenarno, Sukotjo & 2018)
- إيجابية في حالة ممارسات التجنب الضريبي المقبول - سلبية في حالة ممارسات التجنب الضريبي الحاد	- مؤشر Bog Index - مؤشر الضبابية	Cash ETR - GAAP ETR-	-١٩٩٤) (٢٠١٥)	أمريكا	دراسة (Nguyen, 2021)
سلبية	- مؤشر الضبابية Flesch-Kincaid index - Flesch Reading Ease - index	GAAP ETR	-٢٠١٠) (٢٠١٨)	أمريكا	دراسة (Schmal et al., 2021)
سلبية	مؤشر الضبابية	GAAP ETR - Cash ETR -	-٢٠١٧) (٢٠١٩)	إندونيسيا	دراسة (Pratama et al., 2022)

في ضوء الجدول السابق؛ يتضح وجود اتفاق في نتائج الدراسات التي تناولت العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وقابلية الإفصاحات السردية للقراءة، وذلك

على الرغم من اختلاف بيئة التطبيق وكذلك اختلاف المقاييس المستخدمة في قياس المتغيرات، حيث تم الاعتماد على مقياسي (Cash ETR، GAAP ETR) في قياس ممارسات التجنب الضريبي، بالإضافة إلى الاعتماد على Flesch- Kincaid index، Bog index، Flesch Reading Ease index، مؤشر الضبابية في قياس قابلية الإفصاحات السردية للقراءة، وتوصلت تلك الدراسات إلى وجود علاقة سلبية بين ممارسات التجنب الضريبي وقابلية الإفصاحات السردية للقراءة، ويمكن تفسير ذلك من خلال أن ممارسات التجنب الضريبي قد تدفع المديرين إلى القيام بالتشويش والتعتيم في التقارير المالية لمنع اكتشاف تلك الممارسات من قبل السلطات الضريبية، وتخفيض احتمالية التعرض لمخاطر المراجعة الضريبية وفرض الغرامات وفقدان السمعة، الأمر الذي يؤدي إلى إصدار تقارير مالية أقل قابلية للقراءة، وأكثر طولاً.

كما يلاحظ أيضاً أن دراستي (Inger et al., 2018; Nguyen, 2021) اللتان اعتمدتا على تقسيم العينة للفصل بين ممارسات التجنب الضريبي المقبول والتجنب الضريبي غير المقبول اختلفتا في نتائجهما حيث توصلتا إلى وجود علاقة إيجابية بين ممارسات التجنب الضريبي المقبول وقابلية الإفصاحات السردية للقراءة، في حين توصلتا إلى وجود علاقة سلبية بين ممارسات التجنب الضريبي غير المقبول وقابلية الإفصاحات السردية للقراءة.

بناء على ما سبق؛ يستخلص الباحث عدم وجود دراسات (في حدود إطلاع الباحث) تناولت العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وقابلية الإفصاحات السردية للقراءة في البيئة المصرية، حيث اقتصرت الدراسات التي تناولت تلك العلاقة على البيئة الأمريكية والبيئة الأندونيسية.

٨. الخلاصة ونتائج البحث:

تمثل هدف البحث في تناول أثر ممارسات التجنب الضريبي على قابلية الإفصاحات السردية للقراءة، ومن أجل تحقيق هذا الهدف قام الباحث بعرض الإطار النظري لكل من التجنب الضريبي، وقابلية الإفصاحات السردية للقراءة، بالإضافة إلى

عرض وتحليل الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين تلك المتغيرات؛ وذلك للوقوف على أهم النتائج التي تم التوصل إليها.

خلص الباحث في ضوء تحليل نتائج الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين متغيرات الدراسة إلى تعدد الآراء حول العلاقة بين هذه المتغيرات؛ حيث توصلت الدراسات التي تناولت العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي بشكل عام (دون التفرقة بين ممارسات التجنب الضريبي المقبول وغير المقبول) وبين قابلية الإفصاحات السردية للقراءة إلى وجود علاقة سلبية بينهما، أما الدراسات التي قامت بالتفرقة بين ممارسات التجنب الضريبي المقبول وغير المقبول فقد اختلفت في نوع العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وقابلية الإفصاحات السردية للقراءة، حيث توصلت تلك الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين ممارسات التجنب الضريبي المقبول وبين قابلية الإفصاحات السردية للقراءة، في حين توجد علاقة سلبية بين ممارسات التجنب الضريبي غير المقبول (الحد) وبين قابلية الإفصاحات السردية للقراءة.

كما خُص الباحث أيضاً إلى أن الدراسات التي تناولت العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وقابلية الإفصاحات السردية للقراءة قد طبقت في بيئات مختلفة بخلاف البيئة المصرية، ومن ثم فإن ذلك يمثل فجوة بحثية تستدعي إجراء المزيد من الدراسات سواء النظرية أو التطبيقية حول نوع هذه العلاقة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

إبراهيم، دلال محمد، ٢٠٢١، "التأثير المشترك للتعتز المالي والتجنب الضريبي على كل من القيمة السوقية وعوائد الأسهم دراسة اختبارية على الشركات دولية النشاط المسجلة في البورصة المصرية"، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الثاني، العدد الثاني، ص ص ٦٨٥-٧٢٤.

اسماعيل، محمود حسين، ٢٠٢١، "قياس أثر الإفصاح عن الدخل الشامل على الخطر الضريبي والخطر العام للمنشأة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية"، *رسالة دكتوراه غير منشورة*، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

السواح، تامر إبراهيم، ٢٠١٩، "أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على العلاقة بين جودة المراجعة وقابلية التقرير المالي السنوي للقراءة"، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، المجلد الثالث، العدد الثالث، ص ص ٢٦٧ - ٢٣٤.

السيد، أحمد رفعت، ٢٠٢٠، "تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات على العلاقة بين التجنب الضريبي وقيمة المنشأة: دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية المصرية"، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، ص ص ١٣٥-١٥٤.

الصباغ، أحمد عبده، ٢٠٢٢، "أثر قابلية التقارير المالية للقراءة على دقة تنبؤات المحللين الماليين: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالمؤشر المصري لمسئولية الشركات EGX100"، *مجلة البحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، ص ص ٥٤٦-٦١٣.

المر، نورهان علي، ٢٠٢٢، "قياس أثر ممارسات التجنب الضريبي على تكلفة الديون في ضوء حوكمة الشركات دراسة تطبيقية على البيئة المصرية"، *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد الرابع، العدد الثاني، ص ص ١٥٥-٢٧٣.

حسن، بوسي حمدي، ٢٠٢٠، "أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على العلاقة بين التحفظ المحاسبي وممارسات التجنب الضريبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الرابع، العدد الثالث، ص ص ١-٧٠.

حمودة، محمد صابر، ٢٠٢١، "أثر دورة حياة الشركة على تفسير العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية - دراسة تطبيقية"، *المجلة العلمية للبحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنوفية، المجلد الثالث والأربعون، العدد الرابع، ص ص ٩-٩٢.

خطاب، محمد خميس، ٢٠٢١، "دراسة واختبار أثر نوع مكتب المراجعة على السلوك التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة في البورصة المصرية"، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الثاني، العدد الثاني، ص ص ١١٨٣-١٢٣٣.

سليمان، محمد محمود، ٢٠١٩، "العلاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة: دراسة اختبارية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثالث، ص ص ١-٦١.

سيد، عبد الفتاح سيد، ٢٠٢١، "نموذج محاسبي مقترح لقياس أثر الشمول المالي على صافي الدخل من العائد: دراسة تطبيقية"، *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة*، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، العراق، المجلد السابع، العدد الثاني عشر، ص ص ٨٦٣-٨٩٤.

شرف، إبراهيم أحمد إبراهيم، ٢٠٢١، "دراسة واختبار العلاقة بين قابلية القوائم المالية للقراءة وتكلفة التمويل في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية"، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، العدد الثالث، المجلد الخامس، ص ص ١١٧-١٧٨.

شوقي، مايكل سعد، ٢٠٢٢، "قياس وتفسير العلاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة في المنشآت الصناعية - دراسة تطبيقية"، *مجلة البحوث الإدارية والمالية والكمية*، كلية التجارة، جامعة السويس، المجلد الثاني، العدد الثالث، ص ص ١٣٢-١٥٥.

صبيحي، حسني عبد الجليل، ٢٠٠٢، "دور المراجع الخارجي في زيادة فعالية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة في البيئة المصرية: دراسة تحليلية"، *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، كلية التجارة، جامعة حلوان، العدد الأول، ص ص ١-٥٨.

عبد الرحيم، رضا محمود، ٢٠٢١، "دراسة واختبار أثر مستوي التحفظ المحاسبي والمسئولية الاجتماعية للشركات على ممارسات التجنب الضريبي في الشركات المدرجة بالمؤشر المصري لمسئولية الشركات EGX 30"، *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد الثالث، العدد الثالث، ص ص ٣٠٢-٣٦٣.

عبد العزيز، عبد الله نصر، ٢٠١٨، "أثر الإفصاح غير المالي على جودة التقارير المالية: دراسة تحليلية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية الدراسات العليا، جامعة البلقاء التطبيقية.

فودة، السيد أحمد، ٢٠٢٠، "الأثر الوسيط للتجنب الضريبي على العلاقة بين القيود المالية للشركات والاحتفاظ بالنقدية: دراسة اختبارية"، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الرابع، العدد الثاني، ص ص ٨٤-١.

فوزي، عبد الباقي فوزي، ٢٠٢٢، "العلاقة بين التجنب الضريبي وتكلفة رأس المال: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية"، *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد الرابع، العدد الثاني، ص ص ٣٤٧-٣٩٩.

محمد، غريب محمد، ٢٠٢٢، "دور جودة المعلومات المحاسبية في الحد من الآثار السلبية للتجنب والتهرب الضريبي في مصر"، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الثالث، العدد الأول، الجزء الثاني، ص ص ٤١١-٤٤٧.

محمد، سامي راضي، ٢٠١٢، *منهج البحث العلمي في المجال الإداري*، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر.

محمدي، هبة عطية، ٢٠٢٢، "أثر ممارسات إدارة الأرباح والتجنب الضريبي على المسؤولية الاجتماعية للشركة: دراسة تطبيقية"، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

محمود، عمرو السيد، ٢٠١٧، "دراسة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وممارسة التجنب الضريبي: دراسة تطبيقية على الشركات المُقيّدة بسوق الأوراق المالية المصرية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الواحد والعشرون، العدد الأول، ص ص ٣٠٧-٣٦١.

وزارة الاستثمار، ٢٠١٥، ضرائب الدخل، معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) المعدل بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥، متاح على: asa.gov.eg ٢٠١٦.

يوسف، أيمن يوسف، ٢٠١٩، "أثر تركيز الملكية وحجم مكتب المراجعة على علاقة ممارسات التجنب الضريبي بعوائد الأسهم ومخاطر الشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة

المصرية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثالث والعشرون، العدد الرابع، ص ص ٦٨-١.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Beuselinck, C., Blanco, B., Dhole, S., & Lobo, G. J. (2018). Financial statement readability and tax aggressiveness. *Available at: [SSRN 3261115](https://www.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3261115)*.

Bonsall, S. B., & Miller, B. P. (2017). The impact of narrative disclosure readability on bond ratings and the cost of debt. *Review of Accounting Studies*, 22, 608-643.

Chen, S., Chen, X., Cheng, Q., & Shevlin, T. (2010). Are family firms more tax aggressive than non-family firms?. *Journal of financial economics*, 95(1), 41-61.

Cooper, C.L. (2005). The Blackwell Encyclopedia of management: narrative disclosure. *Available at: <https://www.wiley.com/>*

Davis, A. K., & Tama-Sweet, I. (2012). Managers' use of language across alternative disclosure outlets: earnings press releases versus MD&A. *Contemporary Accounting Research*, 29(3), 804-837.

Dewianawati, D., & Setiawan, E. (2021). An Analysis of Tax Avoidance in Food Beverage Companies Registered in Indonesia Stock Exchange. *International Journal of Science, Technology & Management*, 2(1), 93-105.

Dunbar, A., Higgins, D. M., Phillips, J. D., & Plesko, G. A. (2010). What do measures of tax aggressiveness measure?. In *Proceedings. Annual Conference on Taxation and Minutes of the Annual Meeting of the National Tax Association*. *Available at: [WHAT DO MEASURES OF TAX AGGRESSIVENESS MEASURE? \(ntanet.org\)](https://www.ntanet.org/)*

Ezat A. N. (2019). The impact of earnings quality on the association between readability and cost of capital: Evidence from Egypt. *Journal of Accounting in Emerging Economies*, 9(3), 366-385.

Gebhart, M. S. (2017). Measuring corporate tax avoidance—An analysis of different measures. *Junior Management Science*, 2(2), 43-60.

Inger, K. K., Meckfessel, M. D., Zhou, M., & Fan, W. (2018). An examination of the impact of tax avoidance on the readability of tax footnotes. *The Journal of the American Taxation Association*, 40(1), 1-29.

Irawan, F., & Turwanto, T. (2020). The effect of tax avoidance on firm value with tax risk as moderating variable. *Test Engineering & Management*, 83, 9696-9707.

Khan, M., Srinivasan, S., & Tan, L. (2017). Institutional ownership and corporate tax avoidance: new evidence. *The Accounting Review*, 92 (2), 101-122.

Kovermann, J. H. (2018). Tax avoidance, tax risk and the cost of debt in a bank-dominated economy. *Managerial Auditing Journal*, 33(8/9), 683-699.

Lanis, R., & Richardson, G. (2015). Is corporate social responsibility performance associated with tax avoidance?. *Journal of Business Ethics*, 127, 439-457.

Lewis, N. R., Parker, L. D., Pound, G. D., & Sutcliffe, P. (1986). Accounting report readability: The use of readability techniques. *Accounting and Business Research*, 16(63), 199-213.

Li, F. (2008). Annual report readability, current earnings, and earnings persistence. *Journal of Accounting and Economics*, 45(2-3), 221-247.

Loughran, T., & McDonald, B. (2014). Measuring readability in financial disclosures. *the Journal of Finance*, 69(4), 1643-1671.

Nguyen, J. H. (2021). Tax avoidance and financial statement readability. *European Accounting Review*, 30 (5), 1043-1066.

Nguyen, P., & Kimura, A. (2018). Readability of annual reports: evidence from foreign firms in the United States stock exchange. In *The 8th International conference of the Japanese Accounting Review*. Available At: <https://www.rieb.kobe-u.ac.jp>.

OECD. 2020. Glossary of Tax Terms. Retrieved from Centre of Tax Policy and Administration. Available At: <http://www.oecd.org/ctp/glossaryoftaxterms.htm>.

Pratama, B. Y., Narsa, N. P. D. R. H., & Pranajaya, K. P. (2022). Tax Avoidance and the Readability of Financial Statements: Empirical Evidence from Indonesia. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 9(2), 103-112.

Schmal, F., Schulte Sasse, K., & Watrin, C. (2021). Trouble in paradise? Disclosure after tax haven leaks. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 1-22.

Sukotjo, C., & Soenarno, Y. N. (2018). Tax aggressiveness, accounting fraud, and annual report readability. *Journal of Finance and Economics*, 6(2), 38-42.

Wilson, R. J. (2009). An examination of corporate tax shelter participants. *The accounting review*, 84(3), 969-999.

Taylor, G., & Richardson, G. (2012). International corporate tax avoidance practices: Evidence from Australian firms. *The International Journal of Accounting*, 47(4), 469-496.